

تفكيك الخطاب الجامعي نماذج من الأكاديميا التحررية الفلسطينية

قسم الحاج

تقدم هذه الدراسة ثلاثة نماذج متنوعة من بنى الجامعة المنتجة للمعرفة التحررية في فلسطين من خلال "تدريس فلسطين"، وهي: جامعة بيرزيت، والجامعة الشعبية-فلسطين، وجامعة السجن في "هداريم". وهي نماذج تمثل، على التوالي، جامعة نظامية، وجامعة غير نظامية-شعبية، وجامعة بينية على الحد بين السجن والجامعة، تعبّر عن الكيفيات التي قاوم بها الفلسطينيون الخطاب الأكاديمي التقليدي للمؤسسة الجامعية انطلاقاً من أطر جغرافية ومؤسسية متعددة، تستعيد حيّز الجامعة كفكرة ومؤسسة وممارسة. تشكّل هذه الجامعات الثلاث نماذج مغايرة لما يعنيه تدريس فلسطين في الجامعة، إذ إنها: أولاً، تتجاوز صور العنف المعرفي الذي تواجهه الجامعة الفلسطينية. وثانياً، تعمل على تفكيك الخطاب الأكاديمي التقليدي. وثالثاً، تقدم تنظيراً مختلفاً حول مفهوم الجامعة عالمياً. تقرأ هذه الدراسة اختلاف النماذج عن غيرها، على مستويي الخروج المعرفي والخروج المؤسسي، من خلال ثلاثة أساليب، هي: المناورة، والخروج، والتمرد. فأسلوب المناورة، يميّز بشكل خاص تجربة تعليم فلسطين في جامعة بيرزيت، فيما يميّز أسلوب الخروج تجربة دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي-الجامعة الشعبية، ويميّز أسلوب التمرد والمقاومة تجربة جامعة السجن في "هداريم".

إن النماذج المبحوثة في هذه الدراسة تغني تنوع تجارب "تدريس فلسطين"، وتسهم في تحديد سمات المعرفة التحررية، وتضيء على ما فعله الأكاديميون الفلسطينيون الذين اختطّوا هذه النماذج لإنقاذ الجامعة الفلسطينية، بيداغوجياً وسياسياً، في ظل الانهيارات المتتالية للمشروع السياسي الفلسطيني في مستواه الرسمي. وتختلف هذه النماذج في مقارباتها، بمحاولة: تصويب مسارات التعليم من داخل الجامعة (نموذج جامعة بيرزيت)، والخروج عليها وإكمال دورها من الخارج لا استبدالها (نموذج الجامعة الشعبية)، وتقديم قراءة جديدة لفكرة الجامعة داخل السجن (جامعة "هداريم")، كمحاولة لمقاومة عنف السجن الاستعماري، والتمرد عليه، وإعادة تأطير وفهم كل من الجامعة والسجن والخروج على تقليديتهما معاً.

مقدمة

إن دور الجامعة في العموم منوط بالبناء المؤسسي للدولة الحديثة وبلورة سرديات الجماعات

القومية، وذلك لإسهام الجامعة المركزي في الدور التنويري والإنتاج المعرفي للشعوب والأمم الحديثة تحديداً. ومع ذلك، فلا يمكن قراءة الجامعة بمعزل عن دورها كمؤسسة حدائية قهرية وسلطوية، حيث ينطوي ذلك على جدالات مستمرة حول سياسات المعرفة التي يتم إنتاجها واستهلاكها في الجامعة سواء كانت في الشمال العالمي أو في الجنوب العالمي، وحول الدور الذي تقوم به في السياقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. [1]

وللإسهام في هذا النقاش العالمي، تحلل هذه الدراسة كيفية تعامل النماذج المبحوثة مع العملية التعليمية التربوية كعملية سياسية موجهة في محاولة لاستعادة دور الجامعة الطليعي في صياغة سياسات الهوية الوطنية. [2] يأخذ هذا التحليل بعداً آخر في الحالة الفلسطينية نظراً لغياب الكيان الدولاني الفلسطيني واتخاذ الجامعة الفلسطينية مكاناً تتضاعف أهميته في الريادة المعرفية والسياسية والمجتمعية. ففي السياق المستعمر، كالسياق الفلسطيني، تتجاوز الجامعة، التي يكال النقد لها في حصريّة دورها بتقديم "الخدمات التعليمية"، مهماتها التقليدية، نحو وجوب توفير أرضية معرفية ونظرية رصينة للعمل السياسي التحرري. ولذا، تتحرى هذه الدراسة الكيفية التي تساهم بها هذه التجارب التعليمية في تأطير معنى الجامعة في سياقها المستعمر المباشر، لكونها تشكّل موقعاً لإعادة بلورة هوية الفلسطيني وسرديته الوطنية المتذررة، والتي تواجه طبقات متعددة من العنف الاستعماري وما بعد الاستعماري في آنٍ معاً.

قد يكون من الصعب الوقوف على سياسات تعليم فلسطين "على الطريقة التحررية" بشكلٍ إجرائي دقيق، فهي ليست عملية ميكانيكية معينة الصفات ومضبوطة الشروط، تتحقق إن توفرت هذه الصفات وهذه الشروط. فهذه العملية شائكة وتحكمها الكثير من الضوابط والمحددات المؤسسية والبيروقراطية والمعرفية والتربوية، [3] إذ تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن استجلاء معالم كاملة لتدريس المعرفة التحررية السياسية في المساقات الجامعية عموماً، حيث لا يمكن حصر تدريس القضية الفلسطينية بالمساقات الجامعية التي تدرس القضية الفلسطينية بالمساقات التخصصية أو بعض مساقات التعليم العام ذات العلاقة. بمعنى أنه يمكن تدريس فلسطين على نحو تحرري عن طريق المساقات المتنوعة سواء في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية أو حتى في العلوم الطبيعية. [4]

تتناول الدراسة ثلاثة نماذج جامعية، لكل واحد منها مزياء في تمثيل الأكاديميا التحررية، وهي: نموذج التعليم الجامعي النظامي (داخل المؤسسة-جامعة بيرزيت)، ونموذج التعليم غير النظامي (خارج المؤسسة-الجامعة الشعبية)، ونموذج التعليم الجامعي البيني (خارج المؤسسة وداخلها في آنٍ معاً-جامعة السجن "هداريم"). وقد شكلت هذه النماذج الأكاديمية حالة يمكن وصفها نظرياً بأنها حالة "يقظة أمام الشروط المعرفية" المحيطة بها. [5] كما أعادت هذه النماذج موقعة نفسها بالعلاقة مع فكرة "المؤسسة" وأثرها على الأفراد وعلى النظام التعليمي من حيث السياسات والممارسات. على المستوى النظري، تقرأ هذه الدراسة، ثلاثة مستويات من الفاعلية التحررية في الأكاديميا الفلسطينية، وهي: المناورة، والخروج، والتمرد: المناورة مع المؤسسة ومحاولة زعزعة العام (والتمثل بنموذج جامعة بيرزيت)، والخروج على المؤسسة عبر تشكيل نموذج موازٍ لها وليس بديلاً عنها (والتمثل بنموذج الجامعة الشعبية)، والتمرد، كالتنمرّد على ومقاومة المؤسسة الاستعمارية لا الوطنية، عبر استحداث مؤسسة أخرى (والتمثل بنموذج جامعة السجن في "هداريم").

إن هذه النماذج الثلاثة، وعلى الرغم من تفاوت أدائها وجمهورها وأثرها على المستوى القريب والمتوسط والبعيد، تساهم في بلورة أنماط متعددة من الأكاديميا التحريرية في فلسطين. ويمكن تتبع معالم الأكاديميا التحريرية في هذه النماذج من خلال سمات سياسية وتربوية ومعرفية وسياسية، وذلك من حيث مراعاتها دور الجامعة القائم على ثلاثة عناصر، وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وهذه السمات يمكن قياسها على ستة مستويات، هي: (1) الفلسفة العامة للمؤسسة التعليمية النظامية وغير النظامية، (2) السياسات التربوية للمؤسسة الأكاديمية، من حيث الرسالة والرؤيا والبرامج والقيود والبنى الإدارية والأكاديمية، (3) الممارسات البيداغوجية للعملية التعليمية، من حيث الفلسفة التربوية للمساقيات الدراسية، والخطة الدراسية، وفحوى المنهاج المعلن والخفي، والصرامة الأكاديمية، وأساليب التقييم، (4) الفواعل التربوية، من حيث الأساتذة وفلسفتهم التربوية السياسية والمعرفية، والإدارات الجامعية، والطلبة، (5) النتاجات المعرفية، (6) العائد المعرفي والسياسي على المجتمع من عملية تدريس فلسطين والقضية الفلسطينية على الطريقة التحريرية، وعلى هوية الفلسطينيين أنفسهم، وكيفية رؤيتهم لأنفسهم ومشروع التحرير خاصتهم.

بيرزيت: الحاضنة التنويرية في الجامعة النظامية

شهدت جامعة بيرزيت، وبنية هيكلها الإداري وسياساته، العديد من التغييرات منذ نشأتها كجامعة في العام 1972 وحتى اليوم. فقد عاصرت الجامعة تحولات عالمية هائلة على المستوى السياسي والاقتصادي وخاصة في عصر تغول الرأسمالية وتفشي النيوليبرالية عالمياً. وقد كان لهذه التحولات انعكاساتها على مسار الجامعات الفلسطينية وهويتها التي شهدت أزمة فعلية وغير منفصلة عن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وأزمة التعليم العالي في جامعات الجنوب العالمي. فعلى سبيل المثال، في أواخر التسعينيات، بدأت السياسات الداخلية لجامعة بيرزيت، تتجه نحو العالمية والعلمية والعولمة. [6] ومنذئذ، يبدو أن الأزمة الأساسية صارت مرتبطة بموارد الجامعة وأصولها المادية والمالية، وانكفاء الحكومات الفلسطينية المتتالية عن القيام بدورها في دعم التعليم العالي، وعدم منحه الأولوية اللازمة في الموازنة.

وقد جرت تغييرات على التعليم والمنهاج لا سيما على "متطلبات الجامعة" أو مساقات "التعليم العام" (التعبير الذي استحدث في فترة رئاسة الأستاذ خليل هندي)، وإدخال مفاهيم وقيم جديدة لها علاقة بتطوير المهارات المهنية. وفي نقد ذلك يجد رمزي ربحان أن هناك "أنماطاً جديدة من الحاكمية المؤسسية" [7] التي قد ظهرت في الجامعة، وأن الأخيرة قد انتقلت "من التعريف الواسع للتعليم إلى تعريف يؤكد على المعارف الوظيفية. وقد رأى الكثيرون في هذا انتقالاً يجعل الخريجين أكفاً في حقولهم المعرفية المتخصصة. فقد تكاثرت المساقات الدراسية المتقدمة في التخصصات المختلفة، بينما تراجع الاهتمام بالمساقيات التمهيدية والمعرفية العامة. على أنه يمكن القول إن العكس تماماً قد يكون أفضل لتحقيق الغايات نفسها". [8] بينما يجد خليل هندي، أن نموذج التعليم الليبرالي هو النموذج الأمثل لتطوير الطلبة وتمكينهم من أداء أدوار قيادية في المجتمع. إذ يقول "في تقديري أن نجاح خريجي بيرزيت في أداء أدوار قيادية في كافة مناحي الحياة يعود إلى أن الجامعة تبنت النموذج المعروف بالتعليم الليبرالي (Liberal Arts) الذي يمنحهم مهارات القرن الواحد والعشرين، إذ مهما يكن اختصاص الخريج من بيرزيت، فإنه يتلقى في الجامعة تربية

عامة (General Education) تجعله مطلاً على الدنيا ويعرف عن الكثير ويتمتع بسعة الأفق وبتفكير نقدي وقدرة على التعلم وكلها أمور تؤهل للقيادة والفعل والتأثير. [9]

ولكن نموذج التعليم الليبرالي ليس هو ذاته نموذج التعليم المتسع والمنفتح على المعارف الأخرى، التي يشير إليها نمط التعليم العام أو "الدراسات الثقافية" أو التعليم العابر للتخصصات، ذلك أن نمط التعليم "الليبرالي" ينطوي أيضاً، في مرحلة النيوليبرالية الاقتصادية، على تلبية حاجة السوق العالمية، ما يجعل التعليم سلعة ضمن اقتصاد المعرفة العالمي المعولم. أما التعليم العام والمنفتح فهو تعليم يفي بحاجات الفكر البشري وتطوره بما يحقق الرفاهية والعدالة والمساواة والحرية وغيرها من قيم ترعاها الجامعة وتعتمدها في رؤيتها ورسالتها ونظامها الداخلي. ويمكن تتبع ذلك في التنظيرات من الجنوب العالمي حول نقد "تخصصية المعرفة" التي تتجه نحوها الجامعة بصيغتها الأوروبية الاستعمارية، والتي أصبحت تتجه إلى تحويل المعارف العامة إلى "تخصصات" أصغر لتخدم السوق العالمية بشكل أكبر. وهنا يؤطّر فالتر منيولو نظريته حول "العصيان المعرفي" (Epistemic Disobedience)، والتي تقتضي الكشف عن الجغرافيا الجسدية والسياسية للمعرفة، وفك الارتباط الإبيستيمي بشبكة المعارف الإمبريالية (المؤسسة على اللاهوت السياسي والأنوية السياسية) وإدارة المعرفة في شكل تخصصات. [10]

هذه المضامين المستجدة على رسالة الجامعة، مثل قيم الليبرالية ومفاهيم نحو المواطنة الصالحة و"الصالح العام"، وبناء الذات والفاعلية في المجتمع وتطوره وتطوير المهارات العملية كالإبداع والإتقان والعمل الجماعي [11] تزامنت مع الثقافة السياسية العامة التي عملت على تعزيز قيم الخلاص الفردي عند الفلسطينيين وتعزيز ثقافة السوق الرأسمالية الاستهلاكية التابعة و"الانكفاء" عن تعزيز مشاريع الصمود والبقاء المجتمعية الصغيرة والتمسك بالأرض. كما وأدت العلاقات المركبة بين الجامعة كمؤسسة تعليمية مستقلة وبين نظام وبنية السلطة الفلسطينية إلى صراعات وتجاذبات بينهما، الأمر الذي خلق أزمات متراكمة غير معالجة على مستوى الجامعة بين أجسام مجتمعها (إدارة الجامعة ونقابة العاملين والحركة الطلابية). [12] وهذه الأزمات هي أيضاً نتاج تحولات معقدة، بين الشارع السياسي الفلسطيني والمشروع الوطني وتحولات منظمة التحرير الفلسطينية، انعكست على مجتمع جامعة بيرزيت.

ولذا، اقتضت الضرورة والالتزام المعرفي مقاومة تحولات المؤسسة، والسعي نحو استعادة الجامعة دورها الطبيعي السياسي والمعرفي والاجتماعي. وهذا ما يمكن تتبعه بسيرة ومآلات المساق الجامعي المعروف اليوم باسم "فلسطين: الهوية والقضية" (CULS333) وما نتج عنه من مساقات بُنيت على رؤيته.

العملية التربوية كعملية سياسية: المناورة على تخوم مؤسسة الجامعة

تتمثل المهمة الأساسية للجامعة في قيادة المجتمع ومراكز صنع القرار، وتوفير استطلاعات وأبحاث رصينة تدرس الوضع القائم وتقترح حلولاً له. ولكن تواجه الجامعة محطات صراع متعددة الأوجه والطبقات، على استقلالية المؤسسة الجامعية ودورها التنويري، ضد السيطرة التي تفرضها البنى الفوقية والتحتية للدولة. يضاف هذا إلى أنه يلفّ الجامعة عدد من القوانين والأنظمة الإدارية والمالية والتعليمية التي تحكم العملية التعليمية وحاضنتها المادية والسياسية، وهذا ما يجعل الجامعة مؤسسة،

تتطلب ما يتطلبه غيرها من مؤسسات، من حيث الانضباط والقوانين والتنظيم الهرمي البيروقراطي.

استناداً إلى ما سبق، لا بدّ من طرح سؤال أساسي: هل يمكن أن تمنح المؤسسة لمن هم داخلها أدوات لتغييرها؟ وهل يمكن تغيير المؤسسة (نخص بالذكر هنا المؤسسة التربوية) بنفس أدواتها؟ ينبغي البعض ذلك لأنها بطبيعتها كمؤسسة لن تمنح آليات تغييرها من داخلها، أسوةً بطبيعة المؤسسة ذاتها. في المقابل، هناك ظروفات تؤمن بإمكانية الخروج على الخطوط الإكراهية للمؤسسة وتغييرها وإصلاحها بما يتوفر من هامش ديمقراطية وحرية لأفرادها وفي بنيتها البيروقراطية والأكاديمية (أي في السياسات والمناهج).

في جامعة بيرزيت، ومن خلال المناورة ضمن الحدود القانونية والبيروقراطية للمؤسسة التربوية يمكن استجلاء تجارب تحررية أكاديمية- تعليمية لإعادة الدور التنويري للمؤسسة التربوية التي بدأت بالتحول والتغير منذ تسعينيات القرن الماضي، مع تأسيس السلطة الفلسطينية. [13] ولعل أبرز هذه النماذج في جامعة بيرزيت هو نجاح عبد الرحيم الشيخ، أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، بإعادة تثبيت مساق "فلسطين: الهوية والقضية" كمتطلب إجباري (مقيّد) ضمن مساقات التعليم العام في الجامعة والموجهة لطلبتها كافة. وهي جهود يمكن وصفها بأنها فردية ضمن إطار جماعي، وبلغه الشيخ بأنها "زعزعة للعام The Undercommons"، كأسلوب مواجهة معرفية ضمن حدود المؤسسة، [14] اعتماداً على موقعية الشيخ كأستاذ في الجامعة.

ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تم تقليص عدد مساقات الدراسات الثقافية الإلزامية وتم حذف المساق الإلزامي "فلسطين في إطار العالم العربي" من متطلبات الدراسة الجامعية الإلزامية للطلبة أو من "مساقات التعليم العام" حسب التعبير الجديد. [15] وقد أدى ذلك إلى تقليص المساقات الإلزامية التي تطرحها دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، والاكتفاء بمساقين هما: "الحضارة الأوروبية" و"الفكر العربي الحديث والمعاصر". وقد مرّ هذا المساق الذي تغير اسمه مراراً بثلاث مراحل سعى فيها الشيخ لإعادة تثبيت المساق في الجامعة. [16] كانت آخرها في العام 2014، حين استجابت إدارة الجامعة للطلب وشكّلت لجنة خاصة مهمتها تحديد فحوى المساق، واقتراح خطة له، وتحديد الدائرة الأكاديمية التي سيتم "توطينه" فيها. وقد تبنت اللجنة الخطة التي أعدت للمساق ودرّسها الشيخ من قبل منذ العام 2007، وتم توطين المساق، كما كان تاريخياً، في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومنحه رقماً جديداً وعنواناً رسمياً، هو: "فلسطين: الهوية والقضية" (CULS333)، ليصبح مساقاً إجبارياً لجميع طلبة الجامعة (إلزامي مقيّد، إذ تطرح دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية الآن ثلاثة مساقات موجهة لكل طلبة الجامعة، ويُلزم الطلبة باختيار اثنتين منها). وقد تم إدراج المساق في دليل الجامعة للعام 2015، وأصبح منذ العام 2014 يُطرح بصيغة المحاضرة العامة مصحوبة بشعب النقاش، وسعته تصل إلى أكثر من 120 طالباً.

وقد تولدت عن مساق "فلسطين الهوية والقضية" وبنيت على فلسفته مجموعة من المساقات التي صممها ودرّسها الشيخ، وهي مساقات "تتميز بالتخصص في موضوعاتها والتكامل فيما بينها وبين المساق نفسه وذلك لتغطي مساحات تخصصية في السردية الفلسطينية من جهة، ولتمكّن الطلبة الذين لم يلتحقوا بالمساق من احتياز بعض المعارف الضرورية عن فلسطين من جهة أخرى. وقد طرحت هذه المساقات لأعداد عالية

من الطلبة في الدرجات الأكاديمية الثلاث التي تمنحها الجامعة، وبعضها تم تدريسه لأسرى في السجون الصهيونية (عن بعد). [17] وتدرّس هذه المساقات تحت مظلة مساق "موضوع خاص في الدراسات الثقافية CULS438"، بالتقاطع مع برامج بكالوريوس الآداب والدراسات العليا لمستويي الماجستير والدكتوراه. [18] ومن أهم المساقات المدرّجة تحت هذه المظلة مجموعة من المساقات التي صممها الشيخ "تعيد الاعتبار للجغرافيات الفلسطينية المهمشة" في فلسطين، وهي: السجن والمخيم والمقبرة، وعناوينها: "دفاتر السجن: الحركة الفلسطينية الأسيرة"، و"دفاتر العودة: الحركة الفلسطينية اللاجئة"، و"دفاتر الفداء: الحركة الفلسطينية الشهيدة". [19] بالإضافة إلى مساقات أخرى غيرها على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه، وهي: "الدراسات الثقافية البصرية الفلسطينية"، و"سياسات وثقافة الجماليات"، و"بروباغندا: فلسطين الداخل-الخارج"، و"المثقف والسلطة: جينولوجيا المثقف العربي"، و"القومية العربية وسياسات الهوية"، و"قضايا نظرية في الدراسات الثقافية النقدية"، و"دراسة فلسطين الحديثة". [20]

تقدّم هذه المساقات ذات البنية السياسية أبعاداً متنوعة للمعرفة التحريرية ومن قلب الجامعة نفسها، عبر إطلاق نماذج تحريرية أكاديمية على ثلاثة مستويات تشكّل مكونات رسالة الجامعة، وهي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. فعلى مستوى التدريس، "أسهم التنوع في المساقات وما رافقه من الأنشطة والفعاليات التدريسية والمبادرات البحثية الجماعية والتشبيك مع خارج الجامعة في تعزيز روح النديّة الفكرية مع الطلبة ومختلف مكونات مجتمع بيرزيت الأكاديمي وما وراء ذلك. وقد عزز ذلك تطوير فلسفة تربوية لإنتاج معرفة تحريرية تعليمياً وتعلّماً، تقوم على تحفيز الطلبة ومخاطبتهم كمتساوين في العملية التربوية وكأنداد وشركاء فكريين في عملية البحث وإنتاج المعرفة والإفادة منها في قضايا التحرر". [21] فتقوم فلسفة التدريس في هذه المساقات على رؤية مركزية أساسها "التعليم والتعلّم كطريق نحو الحرية والتحرير"، وأدواتها "استيلاء المعرفة من الطلبة" عن طريق "قابلة ماهرة". يصف الشيخ هذه الفلسفة بالقول إن: "التمثال في الصخرة، والعبرة فيمن يخرجها منها، كما علمتنا فلسفة الفن". [22] و"هذا يقتضي على المستوى التربوي والعملية عدم التعامل معهم [الطلبة] كموضوعات تحكم، بل كفواعل أحرار أو قصبات شاعرة لا كأوعية بنكية وقصبات شاغرة مهمتنا حشوها بالمعرفة، بل تدريبهم الهادف لجعلهم فواعل مركزية في خلاص الفرد والجماعة الوطنية والإنسانية". [23]

أما على مستوى البحث العلمي، فقد تولّد عن هذه المساقات تجعّع معرفي بحثي فلسطيني يركز على فلسفة ومنهجية البحث الأصلي المحارب (Militant Indigenous Research) "يهدف إلى زعزعة العام وتفكيك المناهج السائدة استعمارياً وتجاوز الفوات النظري فلسطينياً". [24] يرفع هذا التجعّع الأعمال البحثية للطلبة ويقوم على نشرها لهم وتحفيزهم على مواصلة الكتابة المتخصصة والنشر، بإشراف الشيخ. وقد أخرج التجعّع بالفعل نتاجات بحثية على شكل كتب محررة، مثل: **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة، ومفهمة فلسطين الحديثة** بأجزائه المتعددة، والتي حررها الشيخ وأشرف عليها فضلاً عن **مدونة شهداء جامعة بيرزيت**. كما قام التجعّع بـ"رعاية برنامج النشر وأراشيف موازية لدراسات السجن والمخيم والمقبرة الذي تم تدشينه على امتداد عقدين من الزمن". [25] أما على مستوى خدمة المجتمع، فترتكز هذه المساقات على رؤية مفادها "أولوية تخليص أبناء شعبنا من الاحتلال". [26]

يقدم مسار مساق "فلسطين: الهوية والقضية" (CULS333)، وسرديته، وما تولّد عنه من مساقات تخصصية كذلك، سيرة مهمة لما يعنيه تعليم فلسطين بنهج تحرري في الحاضنة المؤسسية النظامية، وعلى مختلف الصعد: البيداغوجيا والخطة الدراسية والمنهاج وصرامته الأكاديمية، وفواعله التربوية (الأستاذ والطلبة)، والنتائج البحثية، والإفادة المجتمعية التي تترتب على المساق، وذلك على صعيد الهوية الفلسطينية وسردية الفلسطيني في صراعه الوجودي مع الاستعمار الصهيوني. كما ويمكن القول إن فحوى المنهاج التعليمي في مساق "فلسطين الهوية والقضية" فيه إحاطة وصرامة معرفية وأكاديمية عالية. ويتمّ فيه تقييم أداءات الطلبة بطرق متعددة تتنوع بين تقييمات كتابية وشفاهية وكتابية-سيرية أو بحثية.

ولذلك، تُعدّ تجربة الشيخ مثلاً في المناورة والخروج عن وضمن مؤسسة الجامعة، والإسهام في تثوير خطابها التربوي السياسي تلبية لحاجة الضرورة الوطنية. وانطلاقاً من مركزية رؤية دور الجامعة كمكان تعليمي وفضاء قائم على مهمّتين: أولاً، بناء ودعم السردية الوطنية الفلسطينية بما يشمل ذلك من تنوع في المساقات التي يدرسها الطلبة في الجامعة، ضمن إطار مساقات "الثقافة العامة" أو مساقات "التعليم العام" والتي تُعدّ من أهم المساقات التي تصوغ ذائقة الطلبة وترسم لهم الأبعاد الفكرية لسرديتهم الوطنية. وثانياً، مواجهة وتفكيك الخطاب الاستعماري بشكل عام والصهيوني بشكل خاص، والتحرر من سردياته المعرفية الممرزة أوروبياً، للمساهمة في مشروع "التنوير الفلسطيني" كمشروع جماعي. [27]

ويمكن وصف ذلك بأنه أحد تجليات ممارسة العملية التربوية كـ "عملية سياسية" بحسب تنظيرات هنري جيرو التربوية. [28] وهو ما تستدعيه الضرورة السياسية والوطنية، وكذلك الانطلاق من العملية التربوية بوصفها عملية سياسية تصحيحية، وذلك على مستويين: الأول، داخلي في السعي لإصلاح بعض العطب في المؤسسة التربوية ومقاومة سياسات السيطرة والهيمنة عليها—لا سيما البنية الفوقية للدولة. والآخر على مستوى خارجي عبر السعي لإصلاح العطب الناتج عن الخطاب السياسي المتردي للحركة الوطنية الفلسطينية، والعمل على بناء طلبة واعين ومدرّكين لأهمية دورهم التاريخي الوطني لا سيما في ظل واقع سياسي معتلّ ومتحوّل تتعرض خلاله السردية أيضاً للإزاحة والتغيير.

وفي هذا السياق، يمكننا قراءة "زعزعة العام" (The Undercommons)، كما يتناولها فريد موتين وستيفانو هارني في سياق مقاومة أفراد من داخل الجامعة نفسها بيروقراطية المؤسسة. [29] فمقولة "زعزعة العام" تعني أكثر من إحداث قطيعة مع المؤسسة والخروج منها، وإيجاد بديل عنها، نحو الاتجاه إلى إصلاحها من الداخل، وتمتين أدوات مقاومتها، وإعادة تشكيلها أو تشكيل بعض وحداتها، والسعي نحو استعادة الأفراد والمتعلمين لفاعليتهم. وبذا، فإن زعزعة العام تعني تحقيق وتطبيق نوع من التعليم الثوري الراديكالي رفضاً لعملية الإلغاء والإقصاء التي قد تمارسها الجامعة الحديثة، وأدواتها العنصرية أو الإقصائية أو الاستعمارية، ورفضاً لهيمنة نموذج التعليم الغربي على الجامعات الحديثة لا سيما في المركز الأوروبي، وهوامشه في الجنوب العالمي.

الجامعة الشعبية-فلسطين: الخروج عن أسوار الجامعة

تعدُّ الجامعة الشعبية جزءاً من دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي، التي أنشأها المحاضر والباحث المقدسي خالد عودة الله في العام 2011، بالأساس لتجاوز ما يقيّد المؤسسة الجامعية الرسمية وتغطية ما تفتقده من حقول معرفية تتطلب الدراسة والبحث، كالدراسات الاستعمارية ودراسات الحرب، وغيرها. وقد عزّز بالدفع نحو خيار إنشاء هذه الدائرة تدريس عودة الله لمساق "مقدمة في الدراسات الاستعمارية" ومساق "مناهج البحث الكيفي" في دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت. ولتعميقات بيروقراطية رافقت عملية إقرار مساق الدراسات الاستعمارية، فقد طرح كمساق في موضوع خاص لطلبة علم الاجتماع. وخلال هذه التجربة، وجد عودة الله أن هناك حاجة ملحة لتكوين معرفة أكاديمية تعليمية وثقافية موجهة نحو المجتمع، ومن خارج أسوار الجامعة. وجاء اختيار مسمّى الدائرة في إحالة إلى الشهيد سليمان الحلبي، وهو طالب سوري في جامعة الأزهر اغتال الجنرال جان باتيست كليبر (Jean-Baptiste Kléber)، قائد الحملة الفرنسية على مصر في العام 1800، في حديقة قصره في القاهرة في 14 حزيران 1800.

تركّز الدائرة، والتي تكونت من عودة الله وعدد من المتطوّعين، في نشاطاتها على دراسة الاستعمار ومنظوماته والثقافة الوطنية، ساعيةً إلى إنتاج معرفة تحريرية مساندة للنضال الوطني والاجتماعي في فلسطين، عبر الجمع بين البحث العلمي والتعليم الشعبي. يمتدُّ من الدائرة عدد من المشاريع: "باب الواد"، وهو موقع معرفي ثقافي انطلق في العام 2016، و"الجامعة الشعبية" وهي مشروع تعليمي وتنقيفي، بالإضافة إلى مشروع "نجم سهيل" للجولات التعليمية الميدانية في الجغرافيا الفلسطينية. وقد سعت الدائرة لإنتاج معرفة مضادة للمعرفة الاستعمارية ومتحررة منها ومفككة لها بغرض تحليلها وفهمها. وفي ذات الوقت هي معرفة متحررة من الالتزامات المادية أو البيروقراطية التي تحكم عمل المؤسسات الأكاديمية النظامية. لكنها، بحسب عودة الله، لم تأت لاستبدال المؤسسة الجامعية أو المركز البحثي، بل جاءت لطرق وتحليل وفهم الواقع الاجتماعي في حقول معرفية نادرة ما تتطرق لها الجامعات النظامية بشكل تخصصي. وتبعاً لعودة الله، فإن الدائرة كمجموعة، ومريديها كأفراد، يعملون على رفد الحقول المعرفية المختلفة بأبحاث منبعها الأرض والمجتمع مما لم يتم بحثه بشكل كافٍ فلسطينياً: كتاريخ المعارك التي لم تؤنّق، ومرويات الأرض نفسها من خلال الاستدلال ببعض الشواهد فيها، وتوثيق المعارك من خلال البحث المادي والحفر المعرفي في الأرض، فضلاً عن دراسة الثقافة الوطنية وتقديم معرفة منهجية حول العدو الصهيوني ودراسات الحرب. وقد أنتجت الدائرة عشرات المقالات والدراسات المنشورة على موقعها باب الواد والمحاضرات واللقاءات المنشورة على قناتها عبر "اليوتيوب" والسحابة الصوتية "الساوندكلاود".

أما الجامعة الشعبية فتوفّر مسابقات ومحاضرات عامة بمستوى أكاديمي دون التزام مادي أو أي التزام آخر سوى الالتزام الداخلي تجاه المعرفة التي توفرها وتنتجها المسابقات، بما يشمل الالتزام بالحضور والمشاركة، حيث يتم الإعلان عن المسابقات للتسجيل عبر منصة الدائرة عبر فيسبوك، ويتاح للراغبين حضور المساق بالتسجيل ضمن عدد محدود يراعي طبيعة المساق وظروف تنظيمه. وبعد استكمال عملية التسجيل، يتم التواصل مع المتقدمين، وتحديد حيثيات اللقاءات

الوجاهية بينهم بالإضافة إلى توفير القراءات والصادر اللازمة.

وتتكون الجامعة الشعبية من مجموعة من المتطوعين، وغالبيتهم يناون عادة عن إشهار أسمائهم، تجمعهم مبادئ وقيم مشتركة، ليس منصوصاً عليها أو معلنة بالضرورة. [30] وهي قيم تحفظ الشكل التنظيمي للعمل، بما يمكن وصفه بـ "المؤسسة" لكنها ليست هرمية، كما يوضح عودة الله. [31] بمعنى أنه ليس للدائرة مدير وموظفون، أو مسؤول ومسؤول عنهم وضوابط تحكم العلاقة بينهم بالمعنى الإداري والمباشر للوصف. وقد قدمت الجامعة الشعبية عدداً متنوعاً من المساقات، إذ وصل بعضها إلى 12 حلقة دراسية، وتتعين المحاضرات بشكل أسبوعي غالباً بالاتفاق ما بين المحاضر والطلبة. ومن هذه المساقات: "مناهج البحث المحارب" (2013) و "مدخل إلى الدراسات الاستعمارية" (2014) قدمها عودة الله؛ "تاريخ المقاومة في فلسطين" قدمه الشهيد باسل الأعرج (2014 و 2015)؛ "مدخل إلى دراسة المجتمع الصهيوني" قدمه عبد الجواد حمايل (2015)؛ "سينما المقاومة" و "مدخل إلى دراسة فلسطين تحت الانتداب البريطاني" قدمهما الأستاذ الراحل سميح حمودة (2015)؛ "مدخل إلى التفكير" قدمه عودة الله (2016)؛ "الاقتصاد السياسي: الرأس مالية والمجتمع" قدمه فارس جقمان (2017)؛ "دورة الشهيد باسل الأعرج للبحث المحارب في العلوم الاجتماعية" قدمه عودة الله (2017)؛ "مدارس في علم اجتماع الطب" قدمه عودة الله (2017)؛ "مصادر تاريخ المقاومة الفلسطينية المسلحة 1914-2018" (2018) قدمه بلال شلش؛ "التصميم الجرافيكي المقاوم" قدمه حافظ عمر (2018)؛ بالإضافة إلى "تعليم اللغة العبرية" (2017) و "مقدمة في الإعلام الصهيوني" (2017).

وإلى جانب المساقات والمحاضرات العامة، تقدم الجامعة الشعبية حلقات دراسية تعدّ هيكليتها أقل صرامة من شكل المساق من حيث البناء والقراءات وعدد اللقاءات، ومن الأمثلة عليها: "خمس قرون من الاستعمار في أمريكا اللاتينية - عن الحركات الاجتماعية والتحررية" قدمتها بدور حسن (2018)؛ "استعادة الرمز التاريخي في أمريكا اللاتينية" قدمها قسام معدي (2019)؛ "الصحة والطب والاستعمار في فلسطين" شارك في تقديمها غسان أبو ستة ووثام حمودة ومجد الهدمي (2020).

تتجاوز الجامعة الشعبية البنى البيروقراطية للجامعة التقليدية، ونظامية الجامعة وسياسات التمويل ومسألة الاعتراف الرسمي بها كمؤسسة تعليمية، مقدمةً بذلك نموذجاً مختلفاً؛ فلسطينياً وعربياً وعالمياً. فهي تعيد تأطير وتعريف "الجامعة" كمجتمع معرفي، فالجامعة الشعبية ليست "جامعة" بالمعنى المتعارف عليه، وقد ينطبق عليها وصف "حلقة معرفية" أكثر من المعنى الذي تحيل إليه "الجامعة". وهنا تكمن أهميتها، إذ تطرح تجربة الجامعة الشعبية مجموعة من الأسئلة الجوهرية حول التعليم العالي والجامعة في فلسطين، ومنها أسئلة من قبيل: من أين تأتي أهمية الجامعة نفسها، من كونها مؤسسة؟ أم من كونها مؤسسة أكاديمية تقدم معرفة منظمة؟ أم لأنها تسهم في بناء سرديات الجماعات والأمم؟ أم من ذلك كله؟ فإن تركّز مهام الجامعة النظامية، كما ذكرنا، سابقاً في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فإن الجامعة الشعبية تؤدي هذه المهمات الثلاث في نطاق عملها. وبذا، فهي تخلق نوعاً جديداً للمعرفة الجامعية، يتجاوز أنماط الحاكمية التقليدية، ويتجاوز كذلك تقليدية "سياسات الاعتراف" الرسمية بها وبيروقراطية مؤسسة الجامعة النظامية.

مقاومة تحويل التعليم العالي إلى عمل

تتبنى الجامعة الشعبية معنى جديداً للتعليم الأكاديمي بعيداً عن ثقافة تسليع المعرفة واحتكامها إلى اقتصاد السوق، أي بعيداً عن تحويل التعليم إلى سلعة أيضاً؛ كونها لا تفرض دفع رسوم جامعية على الطلبة ولا تقدم مرتباً أو مكافأة مالية للمحاضرين. وبالتالي، فإن انضمام الطلبة للمسابقات الدراسية وتدريس المحاضرين لها، ينبع من رغبة لدى الطرفين، المعلم والمتعلم، في الانخراط في هذا المسعى التعليمي المعرفي، وهو نمط غير موجود في الجامعات النظامية التي تستوجب التزامات مالية من الطلبة، والمكافآت المالية للأساتذة. [32] بالإضافة إلى ذلك، لا تمنح الدائرة شهادات في مسابقاتها وحلقاتها الدراسية، على خلاف المتعارف عليه في المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسسات التعليمية، وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن المعرفة لا تُقاس بالشهادات.

وفي ذلك خروج عن اقتصاد المعرفة النيوليبرالي المهيمن في العالم، والذي لا يتعامل مع التعليم العالي كاستراتيجية نمو للدولة، بل باعتباره مصمماً حول "النموذج السلعي" كجزء من التجارة العالمية في المعرفة والأصول الفكرية ورأس المال الثقافي، حيث يُعطى التعليم قيمة قابلة للتقييم والتبادل في السوق المعرفية بوساطة وحدات قياسية تعزز مهارة "البائع" التي يتم إحلالها مكان مهارات المعرفة والعارف. [33]

بهذا التجاوز أيضاً، تتحرر الجامعة الشعبية من تقييم الطلبة بقيم رقمية "علامات"، معتمدة في تقييمها للمنتج المعرفي على المنهجية البحثية ورصانة المعالجة. وبذلك يتحرر المعلم والطالب من دورهما كزبائن للعملية المعرفية، إذ يُعرفان كمحاورين ومنتجين للمعرفة. ولعلّه من المهم الإشارة إلى أن موقع "باب الواد" مُنشأ بتمويل ذاتي من أعضاء الدائرة الذين يرفضون قبول أي تمويل من أي جهة كانت، رغم كثرة العروض، سعياً للحفاظ على حرية النشاط المعرفي للدائرة وتجنب أي حالة تبعية قد تنجم عن ذلك. [34]

كما لا تملك الجامعة الشعبية مكاناً فيزيائياً ثابتاً، وهي تتجاوز بذلك أزمة تمويل أخرى، تتمثل بتكاليف الاستئجار وتشغيل المباني والخدمات. إذ يمكن وصفها بأنها جامعة مرتحلة؛ يذهب الأساتذة إلى مجتمع الطلبة الراغبين بالتعليم أينما وجدوا. وبعد دراسة الحاجة والعدد الكافي بالمجموعة التعليمية، يتم تحديد المكان. وهذا خلق حالة كسرت الحدود الاستعمارية السياسية، بأن يذهب الأساتذة إلى مختلف أنحاء فلسطين، كالقدس ونابلس وشفا عمرو والنقب، وغيرها. [35] وهذا كله يوسع دائرة مجتمع المعرفة، حيث يوفر للراغبين فرصة لتجاوز محددات وضعهم المادي أو الطبقي والتي قد تقيد الطالب عند الشروع في اختيار جامعة أو مكان للدراسة، وهو جانب من جوانب "خدمة المجتمع" والتي تعتبر من مهمات الجامعة الرئيسية كما أسلفنا.

تقدّم الجامعة الشعبية "مقولة أيديولوجية تساعد الناس في فهم الواقع والاشتباك معه وليس فقط تقديم مقولات جاهزة وبلاغة"، [36] كما و تلجأ دائرة سليمان الحلبي، كمشروع معرفي، إلى الأرض كمصدر للمعرفة التاريخية. ويبرز ذلك في دراسات عودة الله وما تحمله من معرفة جديدة خطّها بمشاهداته وأثناء تجواله في أماكن لم تطرّق للبحث مسبقاً. ومن هذه الدراسات: "الركض وراء ذئب

فلسطين" والتي قرأ فيها عودة الله التاريخ المخفي للذئاب في فلسطين. [37] كما وقرأ تاريخ معارك جبل النبي صمويل ومقام أبو زيتون في القدس. [38] ومن هذه "العادة" والاستعادة طُور عودة الله هذه الرحلات إلى جولات أو محاضرات ميدانية، حيث نُظّم سلسلة جولات بعنوان: "جولات في الجغرافيا التاريخية العسكرية"، وبتركيز خاص على ديار بئر السبع جنوب فلسطين. [39] هنا تصبح الممارسة العملية خطوة أولى لتكوين المعرفة باستنطاق المكان أولاً ومن ثم بناء معرفة أدق حول تحولاته وتاريخه.

إن الجامعة الشعبية وعلى الرغم من تنوعها بتنوع محاضريها في المساقات المتعددة التي تمنحها، إلا أنه يمكن ملاحظة عدة أمور: (1) الكثير من هذه المساقات لم يطرح إلا مرة واحدة. (2) انحسار نشاط الدائرة والجامعة التي لم تعد تطرح المساقات. وهذا يعود إلى طبيعة الالتزام التطوعية حيث ينشغل الأعضاء بمشاريعهم الخاصة سواء كانت فكرية أو غيرها، الأمر الذي يضيء على تحدي الاستمرارية. (3) تتركز نشاطات الدائرة في الآونة الأخيرة بمحاضرات منفردة أو من جزأين في أقصى حال، يقدمها عودة الله. ويمكن الانتباه إلى أن عودة الله انطلق من تجربة عقد مساقات ومحاضرات الجامعة الشعبية في مختلف أنحاء فلسطين من شمالها إلى جنوبها، إلى مشاريع أكثر اتساعاً مثل بتقديمه برنامج "بنادق وبيارق: جولات في الجغرافيا التاريخية العسكرية في القدس". [40]

كما ويمكن القول إن نموذج الجامعة الشعبية يفقد نوعاً من زخمه وأثره على المجتمع بافتقاده الإمكانية المستمرة والمكثفة لخلق مجتمعات معرفية منظمة، ومستمرة، ولديها تراكم معرفي ومؤسسي، قبالة ما يتوفر للجامعة النظامية في المقابل، من مكانة تمثيلية واعتبارية في الدولة والمجتمع. يضاف هذا إلى محدودية النفاذية التفاعلية للمجتمع التي تتوافر للجامعة الشعبية قبالة النفاذية الكبيرة للمجتمع التي تتوافر لدى الجامعة النظامية. فالجامعة النظامية في مساق دراسي إلزامي واحد يستقطب مئات الطلبة في الفصل الدراسي الواحد، وفي حالة مساق "فلسطين: الهوية والقضية" يستقطب في الفصل الدراسي الواحد بين 120-130 طالباً وطالبة. بينما مساقات الجامعة الشعبية قد تستقطب بين 20-30 طالباً وطالبة.

مع ذلك، لم تسع الجامعة الشعبية لاستبدال الجامعة التقليدية، بل لتقديم نموذج مواز، يجمع بين البحث العلمي والتعليم الشعبي. وإذ تتيح الجامعة الشعبية مساقاتها وحلقاتها الدراسية ومحاضراتها بشكل مجاني على الفضاء الإلكتروني مسجلةً بالصوت والصورة عبر منصة "الساوندكلاود" (السحابة الصوتية) و"اليوتيوب"، يمكن القول إن ذلك قد أعانها على خلق نوع من الاستمرارية التي فتحت إمكانيات تكوين مجتمعات معرفية منظمة، وإن كانت مبعثرة، موسعةً بذلك مجال النفاذية المجتمعية.

وهنا يمكن الرهان على ما توفره هذه التجربة من معرفة منهجية، التي أسست لحالة متمردة بالخروج عن أسوار الجامعة النظامية، وإعادة النظر في مفهوم وفكرة الجامعة والتعليم، والنظر بشكل أعمق لحالة التراكم وسلاسل الإمداد المعرفية التي يمكن لتجربة ما أن تترتب عليها، إذ ينبثق عن تجربة دائرة سليمان الحلبي أكثر من مشروع معرفي وأكاديمي وبحثي وميداني، مثل موقع "باب الواد" و"الجامعة الشعبية" وبرامج جولات ورحلات ميدانية منتظمة، وأخيراً برامج ميدانية ومعرفية، وغير ذلك.

جامعة السجن في "هداريم": التمرد على السجن والجامعة

تُعدُّ جامعة السجن في "هداريم" [41] أحد أهم مواقع بناء السردية الوطنية الفلسطينية، حيث تتجلى سرديّة المقاومة في ذات الفضاء المصمم لقمعها ونفيها، أي السجن الصهيوني. تتمثل جامعة السجن في "هداريم" نموذجاً لمؤسستين حدائيتين (الجامعة والسجن) "تغذّي" إحداهما الأخرى، إن جاز القول، وفي الآن ذاته تتصارعان وتتنافيان انطلاقاً من الموقع والغاية لكل منهما. أحلّل هنا آليات البقاء واستئلاف الموحش التي لجأ إليها الأسرى الفلسطينيون في عزل سجن "هداريم" الاحتلالي لانتزاع حقهم في التعليم الجامعي النظامي، في تمرد على الأنظمة الاستعمارية الصهيونية. [42]

اقترح الأسير والقائد الوطني الفلسطيني مروان البرغوثي، والذي كان محاضراً في جامعة القدس قبيل اعتقاله في العام 2002، على عدد من الشخصيات والمؤسسات الوطنية والأكاديمية، فكرة التأسيس لجامعة فلسطينية في سجن "هداريم"، يقودها الأسرى أنفسهم وبكادر تعليمي منهم. [43] وجاء هذا الاقتراح بعد منع التعليم النظامي داخل السجون في العام 2011، فيما عرف بـ"قانون شاليط"، والذي أدى إلى منع الأسرى من التقدم لامتحانات الثانوية العامة، وثُجِّج لاحقاً بخطاب لبنيامين نتنياهو قال فيه "إن الحفلة انتهت"، محيلاً إلى منع الأسرى من حقهم في التعليم الجامعي داخل السجن. وكان لجامعة القدس سبق في الموافقة على الاقتراح نظراً لكون البرغوثي محاضراً فيها بالأساس، وحاملاً لشهادة الدكتوراه من معهد البحوث والدراسات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة. وبعد الاتفاق مع الجهات الفلسطينية الرسمية المخوّلة (وهي: جامعة القدس، ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ووزارة شؤون الأسرى والمحررين، التي أضحت هيئة منذ العام 2015، والمحامي إياس صباغ)، بدأت جامعة القدس وبشكل رسمي بمنح درجتي البكالوريوس والماجستير حصرياً في سجن "هداريم" للأسرى المنتسبين للدراسة في برامجها، وذلك لخصوصية سجن هداريم الجغرافية والسياسية المستعمرية. [44]

ولاشتراطات الجامعة المؤسسية والبيروقراطية، استوجب هذا القرار إبرام اتفاقية بين الأطراف ذات العلاقة، غدت الإطار القانوني الناظم لعمل جامعة "هداريم". [45] وتقوم هذه الاتفاقية على مبدأ واضح أساسه: "التسهيل بالإجراء وليس بالمضمون". [46] وهكذا، ومن موقعية الأسير البرغوثي الأكاديمية كأستاذ جامعي، لا من موقعيته السياسية كقيادي فلسطيني (على أهميتها)، انطلقت جامعة "هداريم" بدايةً في أوائل العام 2012 كجامعة تمنح درجة الماجستير في تخصص الدراسات "الإسرائيلية" - فرع الدراسات الإقليمية، برعاية وتدريس البرغوثي. وبعد تخريج الدفعة الأولى في العام 2014 من حملة درجة الماجستير من الأسرى، بدأت الجامعة برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية، نظراً لتوافر كادر تعليمي يحمل شهادات عليا وبالتالي مخوّل بتدريس الدرجة الجامعية الأولى. [47] وبذلك، فقد توافرت هيئة تعليمية وإدارية داخل السجن، تتابع شؤون الطلاب الإدارية من ناحية تحديد الأعداد وتوزيعهم على صفوف دراسية وتنظيم البرامج التعليمية والإرشادية وبرمجة مواعيد المساقات في التقويم الأكاديمي، وضبط القوانين الداخلية التي تراعي خصوصية التجربة وتعقيدها. هذا بالإضافة إلى تدريس بعض المساقات لدرجة البكالوريوس، كل حسب تخصصه. [48] ومن أبرز أعضاء هذه الهيئة، الأسرى: الأسير الشهيد

وليد دقة والمحزّر كريم يونس، والأسرى: عاهد أبو غلّمة وأحمد سعدات وإبراهيم حامد وعباس السيد وحسام شاهين وثابت المرداوي وياسر أبو بكر وغيرهم.

وهنا، يمكن التساؤل عن ماهية الدور الذي تلعبه جامعة "هداريم" كموقع للتعليم الأكاديمي والتدارس الفكري أولاً، وكموقع للإنتاج المعرفي والمساهمة في بلورة السردية الفلسطينية من داخل السجن الصهيوني ثانياً. ويطرح في الآن ذاته التساؤل حول "المعرفة المضافة" التي من الممكن أن تقدّمها الجامعة، كبنية مؤسساتية داخل السجن، ولا تقدّمها "خلايا" التعليم غير النظامية الأخرى. هنا يمكن القول إن الموقع المعرفي وموقع الندية مع السجن والموقع الإنساني لجامعة السجن في "هداريم" تساهم كلها مجتمعة في إعطاء التجربة مزياتها. [49] وسيتم التركيز هنا على الموقع المعرفي بشكل خاص.

الموقع المعرفي: مقاومة مؤسسة السجن بمؤسسة الجامعة

تكتنف في جامعة "هداريم" سياسات تقديم المعرفة عن فلسطين، مساهمة في تقديم قراءة مختلفة عن السجن الاستعماري الصهيوني، الذي وبجانب كونه فضاءً قهرياً وعازلاً، يحوّل الأسرى إلى فضاء للمقاومة والمناورة والتشبيك مع المجتمع الخارجي. فتزوّد جامعة "هداريم" طلابها وخريجها بأنماط معرفية جديدة، تسبق فيها الممارسة والتطبيق النظرية الأكاديمية. كما وتسبق فيها "بيداغوجيا الأمل" بيداغوجيا التعليم، إذ يمكن اعتبارها مؤسسة داخل مؤسسة، مؤسسة حدائية تربوية تجاوزت سلطوبيتها، داخل مؤسسة استعمارية حدائية وُجدت للسيطرة والضبط والتحكم، كمؤسسة السجن. وعليه، يمثّل التقاء الجامعة داخل السجن، التقاء مؤسسة نقیضة لأخرى، ومغايرة لها، بل ونافية لها بشكل أو بآخر. فإذا كانت مؤسسة السجن، في السياق الاستعماري الصهيوني، تهدف إلى سلب حرية الأسير ونفيه عن مجتمعه وسلب إيمانه بذاته، فجامعة "هداريم" تهدف وبكل المحركات إلى إلغاء كل نفي ممكن للأسير فيها، ذاتاً وجماعة. وهي بذلك تحاول تجاوز الارتدادات التنظيمية في صفوف الحركة الوطنية الأسيرة داخل السجون بعد انتفاضة العام 2000، وبعد الانقسام الفلسطيني، وصولاً إلى جامعة السجن في "هداريم" وقيادة الإضراب عن الطعام في العام 2017.

والأهم في جامعة "هداريم"، هو تحويل السجن إلى ثكنة بحثية ومعرفية (Think Tank)، ويمكن اعتباره أيضاً حقلاً ميدانياً لدراسة المستعمر وأدواته وأساليبه وتفكيك هيمنته "عن قرب". فتواجد الأسير داخل السجن يمكّنه من وصفه والتنظير حوله وبشكل وثيق، انطلاقاً من الواقع. وتعتمد الجامعة الخطط الدراسية للطالب المنتظم في الجامعة الأم - جامعة القدس، بحيث يتم الالتزام بما تتطلبه هذه الخطط من مساقات إجبارية لكلا البرنامجين: بكالوريوس العلوم السياسية وماجستير الدراسات "الإسرائيلية" - تخصص الدراسات الإقليمية، والذي يشتمل على 12 مساقاً على الطالب أن ينهيها خلال سنتين. [50] ولتعذر إمكانية التقدم برسالة ماجستير في السجن، لغياب لجنة مؤهلة (من حملة الدرجات العليا حسب معايير التعليم العالي) لنقاش أطروحة الطالب، يتقدم الطلبة للامتحان الشامل وعليهم اجتيازه كشرط للتخرج. [51] وترسل العلامات للجامعة الأم - القدس لإدراجها على السجل الرسمي للطالب الأسير.

ولظرفية السجن، يُفرض على أساتذة وطلاب "هداريم" تحدي إعادة بناء المقررات الدراسية مع الالتزام بالخط الموضوعاتي العام المقرر من جامعة القدس، تماشياً مع ما يتوفر في مكتبة السجن من كتب ومجلات وأوراق بحثية. وهذه عملية مضيئة، لعدم توفر نسخ كافية من المواد القرائية لكل الطلبة في المكتبة، والتي قد تكون في كثير من الأحيان نسخة واحدة إن لم تتم مصادرتها، ما يتطلب من كل أسير صناعة نسخته الخاصة من المنهاج المقرر، وهذه تُعدُّ بدائل يتوارثها الأسرى فيما بينهم دفعة بعد أخرى. [52] كما أن هذه العملية تصنع حميمية من نوع خاص بين الأسير والمادة المعرفية المنسوخة والوقت الطويل الذي يقضيه الأسير في ذلك، ما يضيف على العملية التعليمية ويعليها قيمةً وهدياً.

كما ويتنوع مضمون المساقات في جامعة "هداريم" نظراً لطبيعة التخصص في البرامج الأكاديمية المعتمدة في السجن، بين مساقات إجبارية وأخرى اختيارية تقررها الهيئة التدريسية في السجن. ويمكن وصف هذه المساقات بأنها مساقات الدراسات الفلسطينية. فبعض هذه المساقات ذو دلالات سياسية واقتصادية كمساق "الأجهزة الأمنية" في برنامج الماجستير. وبعضها الآخر ذو دلالات اجتماعية وثقافية، كمساق "الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي" كمطلب إجباري للبكالوريوس، ومساق "المرأة والرجل في المجتمعات الإنسانية" كمطلب اختياري. وإضافة إلى ذلك، تنظم في جامعة "هداريم" محاضرات سنوية ومحاضرات عامة ضمن المساقات المختلفة في برنامج الماجستير تُبقي الأسير على تواصل دائم مع نفسه ومع مجتمع السجن أولاً، ومع المجتمع خارجه ثانياً.

وهذا بالإضافة إلى المساقات التي تدرس تركيبة الجهاز الصهيوني المعسكر، متمثلاً بأجهزة "الأمن" ووحدات الجيش بأنواعها وتوزيعها، والتي يتم فيها تحليل المجتمع "الإسرائيلي" وفهم تركيبته الداخلية. وتوفر هذه الفرصة للطلاب الأسير معرفة الكيفية التي تدار بها "إسرائيل"، [53] وتشكيل مَعين معرفي ونقدي عن السجنان في أكثر أماكنه تحصيناً.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى المحاضرة السنوية التي تعقد ضمن مساق "الأجهزة الأمنية في إسرائيل" في برنامج الماجستير، والتي يجري فيها حوار مفتوح بين الأسرى لتبادل تجاربهم في التحقيق، ليس على صعيد التجربة المادية فحسب، بل وعلى صعيد التجربة السيكلوجية ورواسبها في ذاتية الأسير "كفرد أعزل قبالة دولة مدججة بالخبرة العسكرية." [54] وهي "حلقة مكاشفة جماعية وصريحة لتجارب الأسرى في التحقيق في مراكز 'الشاباك'. الأمر الذي يشكل جلسة تأهيل نفسي للأسرى تمكنهم من فهم جوانب الضعف الإنساني لديهم. كما ويوفّر لهم حصيلة من النقد الذاتي لتجربة العمل المقاوم." [55]

ومن ناحية أخرى، فإن جامعة "هداريم" وإن كانت لا تزال ملزمة بالحدود البيروقراطية من ناحية تحويل أداء الطلبة المعرفي إلى نتائج رقمية في سجلات الطلبة في الجامعة الأم-جامعة القدس، فهي تتجاوز هذه التعقيدات بتحويلها الهامش (السجن والأسير) إلى مركز فاعل (جامعة وطالب)، ساعية بشكل أساسي إلى تسليح الطالب الأسير "بوعي وطني تحرري ناقد وليس تعبويًا." [56]

وقد قاد هذا التمرد على مؤسسة السجن إلى اصطدام إدارة "مصلحة السجون" مع الأسرى، ومحاولتها المتكررة التعطيل بانتظام على المحاضرات، وهو ما يمكن وصفه ضمن إطار عمليات "عنقودية"، كما يسميها سيد حسين العطاس بالـ "العنقودية الإمبريالية"، [57] التي يمكن إسقاطها من فضائها المعرفي على الممارسات الاستعمارية الصهيونية في حيّز السجن ضد تجربة التعليم الجامعي الوليدة في سجن "هداريم". ويتم ذلك بالمناورة وتعطيل "حلقة" هداريم "التعليمية" في ساحة السجن. وهي إجراءات متتابعة ومتواصلة، تمثّلت بسحب كراسي الأسرى الطلبة ومصادرتها في نهايات العام 2018، وإصدار قانون استعماري على إثر ما سُمّي بـ "لجنة أردان"، والذي استجابت له إدارة "مصلحة السجون" فمنعت العملية التعليمية في السجن. وقد توازى ذلك مع عمليات تفتيش دقيقة لغرف الأسرى من قبل وحدات القمع. [58] كما رافق ذلك إعادة العمل بأنظمة السجون فيما يخص حيازة الأسرى للكتب والتي تنصّ، بحسب باسل غطاس، على السماح للأسير باقتناء ثمانية كتب فقط. [59] وبالتزامن مع ذلك أيضاً، نقل عدد من هيئة التدريس في الجامعة، ممن يدرّسون في مساقات البكالوريوس، من سجن "هداريم" وتوزيعهم على سجون أخرى. [60]

ولكن، على الرغم من ذلك، وفي ظل صراع النديّة في "هداريم" سجنًا وجامعة، تنحّال أيضاً فاعلية الأسرى ومقاومتهم في فضاء السجن إلى عملية انتشارية، إذ يتحوّل خلالها الأسرى، خريجو سجن "هداريم" من طلاب درجة الماجستير، إلى رسل في السجون الأخرى لحمل الرسالة التعليمية الأكاديمية، سواء تم نقلهم تعسفياً أو تلبيةً لمطالبهم، [61] فينخرطون في عمليات تعليم الأسرى في التجارب الجامعية المتوفرة في السجون الأخرى. [62]

يتجلّى صراع النديّة في جامعة "هداريم" في توصيف البرغوثي لهذه العملية التعليمية العvisية على الإلغاء، على الرغم من كل المحاولات "الإسرائيلية" لتحقيق ذلك: "حينما قررنا أن ندرّس وندرّس لم نقدّم طلباً للسجان ولم نطلب إذن، بل نمارس التمرد اليومي على منعنا من ممارسة هذا الحق على مستوى الشكل والمضمون وهذا ما نجحنا في فرضه اليوم وعلى مسافة عقد من التجربة إذ تمّ تعميم هذه التجربة في مواقع الاعتقال كافة بشكل يستحيل على السجان اليوم وقفه ومنعه وما تبقى له هي محاولات للتشويش والتعطيل". [63]

هنا يمكن تحليل علاقة الأسير والسجان بأنها علاقة متوترة وقائمة على قاعدة صراع الأنداد، فالسجان يعلم، وربما ليس على وجه الدقة والتفصيل، أن هناك تجربة تعليم في "هداريم"، إذ يشاهد بعض ملامحها من عين مراقبه وكاميراته، ويحاول التعطيل عليها. ولكنّ الأسرى، ولعلمهم بأن السجان أكثر ما يرغب به هو الحفاظ على "الهدوء" في السجن وتجنب الفوضى وعدم إحداث أي صدامات مع الأسرى، وبحكم المراس والإيمان العالي بالذات، فإنهم يشعرون بالانتصار في هذه التجربة ويمارسون تمردهم ومقاومتهم للضوابط والقوانين التي يضعها السجان، ويتجاوزونها. فلم يلجأوا للحصول على موافقة إدارة السجن ولا طلبوا تسهيلات للإجراءات. وذلك مع توقعاتهم بأنها ستكافح هذه العملية التي تجري كلها بناء على إرادة الأسرى وحدهم، وربما هذا بالتحديد ما يزلزل العلاقة القهرية الكلاسيكية بين السجان والأسير، والقاتل والمقهور، وهو أن المقهور هنا يرفض الإذعان والانضباط، ويقرر ويستعد ويفعل.

الخاتمة

تشكّل هذه النماذج الأكاديمية الثلاثة حالات خروج على مستويين: المستوى المعرفي والمستوى المؤسساتي، وتنعكس فيها كذلك سمات مركزية للمعرفة التحررية كما خطتها وتتبعها هذه الدراسة. ففي تجربة جامعة بيرزيت، وضمن أسلوب "المناورة" لزعة العام، تمّ استحداث مساقات ضمن مشروع أشمل وأعم حول تكريس برنامج دراسات فلسطينية (وهو غير معلن إلا عبر المساقات العشرة المكوّنة له على مستويات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) كإسهام في مناهضة سردية المشروع الاستعماري الصهيوني. ويمكن تتبّع ذلك ضمن موضوعات أكاديمية خاصة حول أماكن الذاكرة الفلسطينية المهمّشة في السجن والمخيم والمقبرة، والتي رسمها الشيخ كمشروع فكري أساسي في فهم الهوية الفلسطينية المستعمارية وأماكن تذكّر الفلسطيني.

وهذا المشروع له انعكاساته التعليمية في مساقات تُطرح في جامعة بيرزيت ويدرسها الشيخ على مستويات التعليم الثلاثة: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، والتي يرافقها إنتاج بحثي أكاديمي يخرج عن المساق بإشراف وتحرير أستاذ المساق نفسه. في هذا السياق، يذهب الشيخ بتجربته الأكاديمية في جامعة بيرزيت إلى "الخروج" عن الخطاب التقليدي للمؤسسة الجامعية وتكريس نموذج متفرد لتحرير المعارف من إزارها النظري الأوروبي المهيمن على إنتاج المعرفة في العالم، لا سيما في الجنوب العالمي. وهو بذلك يكرّس معرفة أكاديمية تحررية من ميدان الجامعة، خروجاً عنها ووصولاً إلى ميدان المجتمع، وأسئلته المتوالدة بين جغرافيات "العمى" المعرفي الرسمي وتجاوزاً لجغرافيا المعارف الممركزة أوروبياً، لا سيما في الدراسات العليا، وصولاً إلى جغرافيات "البصيرة المعرفية". [64]

وفي تجربة الجامعة الشعبية-فلسطين، وضمن أسلوب الخروج من المؤسسة بالكامل والتمرد عليها، تقدّم معرفة أكاديمية خارج أسوار الجامعة في موضوعات مستحدثة قلّما يتمّ تناولها في المؤسسة الجامعية التقليدية، كدراسات الحرب ودراسات الأمن والبحث المحارب وغيرها. هذا بالإضافة إلى اعتماد هذه النماذج بشكل أساسي على الانطلاق من الأرض والمكان في صياغة المعرفة الأكاديمية. بينما تذهب الجامعة الشعبية بتجربتها من البحث عن الذات نحو البحث عن العدو ودراسته وفهم أنماط تفكيره وتحليلها، بما يتطلبه ذلك من دراسات في حقل دراسات الحرب والأمن والعسكرة وغيرها. وهذا ما يميز عودة الله في دأبه على البحث والمحاضرة والكتابة كأساليب لنشر المعرفة التحررية.

وعلى الرغم من نجاح تجربة الجامعة الشعبية بشكل لافت، غير أنها تصلح كنموذج تنويري للمعرفة التحررية، لكنها تبقى محدودة النطاق من حيث النفاذية إلى المجتمع. ومع ذلك، فهي متاحة عبر الإنترنت ويتابعها جمهور يتجاوز حدود فلسطين إلى المنطقة العربية. وكنموذج على المبادرات الاجتماعية، توّسّلت الجامعة الشعبية-فلسطين دور المعرفة الأكاديمية والبحثية في تقديم معرفة عن فلسطين، إلا أنها أيضاً ذات وتيرة عمل متقطعة، وبطيئة، ونفاذية محدودة في الوصول إلى عدد محدود من "الطلبة" أو الملتزمين بأنشطتها البحثية والكتابية والمحاضراتية. في ذات الوقت، تحافظ لقاءات الجامعة الشعبية، عند عقدها، على زخم لافت، ما يشير إلى استمرار

هذه الحيوية على الرغم من التحديات البنيوية التي تَمَّت الإشارة لها، وكذلك إلى الحاجة لهذا النوع من الاشتغال البحثي والمعرفي.

أما تجربة جامعة السجن في "هداريم"، فيمكن قراءتها بكونها تمرداً وتحريراً رمزياً للمكان المستعمر نفسه الذي أقيم عليه السجن. يمكن استخدام حالة جامعة "هداريم" في التنظير للدور التنويري الذي يمكن لجامعة أن تلعبه وهي تخضع للاستعمار على مستوى البنية التحتية، وما بعد الاستعمار على مستوى البنية الفوقية. وهي بذلك، جامعة تتحدّى شروط البنية التحتية والبنية الفوقية لكل من الشرّين السلطويين المعاديين لرسالة أي جامعة تعمل على أن تكون جزءاً من عملية التحرر والخلاص، سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي. [65] كما وتجاوز جامعة "هداريم" دور الجامعة الحداثيّة وسلطوية المؤسسة التربوية الحديثة، مقدّمةً "نموذج تحرير للجامعة الفلسطينية أو الجامعة بشكل عام من وظيفتها القهرية التي تحاول آليات التحديث أو الحداثة فرضها على كل مؤسسات إنتاج المعرفة." [66]

هنا، يبدو الفلسطيني وكأنه، ومن داخل السجن، قد خطّ طريقاً واصلاً بين القدس (موقع جامعة القدس) وقرية أم خالد المهجّرة (موقع جامعة "هداريم")، بإنشاء جامعة داخل أسوار السجن، وليس داخل أسوار الجامعة كما في بيرزيت، أو خارجها كما في الجامعة الشعبية. وكأنما تم تحرير قرية أم خالد المهجّرة بإنشاء فرع لجامعة القدس عليها، بما يحوّل أسوار سجن "هداريم" وحديده إلى أسوار للجامعة داخل جدران السجن. فالأستاذ الجامعي فيها، ليس كأَيّ أستاذ جامعي، والطلبة، ليسوا مثل غيرهم، وفضاء الجامعة ليس كغيره أيضاً، ومنهاجها "مطارّد" يتمّ تجميعه بطرق متعددة ومعقدة، ومكتبة سجن، مسجونة. وعلى مستوى المضمون في جامعة "هداريم"، فقد قدّم الأسرى الفلسطينيون قراءة جديدة لمعنى الجامعة والسجن في سياقهم الاستعماري، وقراءة مؤسسة السجن من داخل السجن نفسه، وقراءة "عقيدة" الأمن الصهيوني من ممارستها العيانية والتي يكون جسد الأسير نفسه موضوع ممارستها وإنفاذها.

تشكّل جامعة السجن في "هداريم" نموذجاً بينياً من حيث تموقعها بين مؤسستين تتعارضان وتتناقضان على مستوى البنية. فمؤسسة الجامعة الحداثيّة، تأتي على اعتبار أن هناك دولة، بينما مؤسسة السجن الاستعماري تنفي هذه البنية الدولانية. وبذلك، فقد دشّن الأسير الفلسطيني في سجن "هداريم" نموذجاً معرفياً ينقض مؤسسة السجن بمؤسسة الجامعة باعتبارها محاولة للتحرر والخروج من عنف السجن الاستعماري، وعنفه كمؤسسة.

وعلى عكس النقد الموجّه للجامعة الحداثيّة بالعموم بكونها أكثر ما تكون إتاحة للطبقة الوسطى والوسطى العليا، تتيح أركان الجامعة إمكان الدراسة (شبه المجانية) لكل الأسرى فيها. وبذا، لا ينحصر إمكان الدراسة في الجامعة على من يقدر على دفع رسومها المادية، كما في الخارج، بل إنها متاحة لمن يرغب منهم، ما دامت شروط الانضمام للجامعة والاستمرار فيها قد تحققت. هذا وتعكس جامعة السجن في "هداريم" تعقيدات الحالة الفلسطينية الاستعمارية ذات الجغرافيا السياسية التي شتتها الاستعمار. ففيها يجتمع الأسرى بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية والثقافية، ومن كل

الجغرافيات الفلسطينية المحتلة: من القدس، والداخل الفلسطيني، وقطاع غزة، والضفة الغربية ومن الشتات العربي والسوري، بما يجعل السجن، وعن جدارة الشرط الاستعماري، "جغرافيا فلسطينية سادسة" كما يصفه الشيخ. [67]

وللإجمال، تتمظهر أشكال الأكاديمية التحررية، في هذه النماذج المختارة في هذه الدراسة، والتي تهدف إلى إصلاح فكرة ومفهوم وتجسّد الجامعة انطلاقاً من دورها المركزي في بناء السردية الوطنية للجماعات والأمم. والتي تأخذ في السياق الفلسطيني بعداً أكثر أهمية بكونها أيضاً تتجاوز النظام المعرفي التقليدي الذي انحكمت له دول الجنوب العالمي والمأخوذ بالنظم المعرفية الغربية الممركزة أوروبياً، وتتجاوز كذلك دور الجامعة التقليدي كأداة من أدوات "الدولة" الحديثة، نحو تكريس نموذج ينتقد ويتجاوز هذا الدور التقليدي نحو المشاركة في المشروع الوطني، وذلك بالإسهام المعرفي والتعليمي والبحثي الجاد في بلورة وحماية السردية الوطنية الفلسطينية، وفهم المشروع الاستعماري الصهيوني النقيض، والتمكن من دحض سرديته عن نفسه وعن الفلسطينيين، وتفكيكها.

لا تجيب سياسات الجامعة النظامية دائماً عن سؤال البناء المعرفي لما تعنيه سرديات وطنية تحريرية من ربة الاستعمار، وليست المبادرات التعليمية المجتمعية هي الحل الوحيد دون عوامل موضوعية، لأنها تفقد الزخم التنظيمي والمعرفي المتواتر الذي يتوافر لدى الجامعة النظامية، وفي أحيان كثيرة تصعب مقارنتها بالجامعة النظامية من ناحية التأثير والأداء لكل من الجهتين. كما أن الجامعة النظامية كمؤسسة حدائية تتخذ في الحالة الفلسطينية نموذجاً مختلفاً ومتعلقاً ومعقداً بين المجتمع وواحدة من مؤسسات الدولة الحديثة وهي الجامعة، وواحدة من مؤسسات الدولة الاستعمارية، وهي السجن الاستعماري.

إن كل هذه التجارب مجتمعة (الجامعة النظامية-بيرزيت) ومحاولات المناورة فيها، و(الجامعة الشعبية)، كنموذج تمرد بالخروج عن المؤسسة، و(جامعة السجن-"هداريم") كنموذج تمرد ومقاومة معرفية ميدانية، تغني تنوع تجارب تدريس فلسطين موقرة نماذج واقعية وملموسة لإصلاح مؤسسة الجامعة، والعملية التعليمية برمتها، من داخل أسوار المؤسسة نفسها ومن خارجها. كما أن هذه النماذج للأكاديمية التحررية في فلسطين هي درس في التجريب الذي ينبغي دراسته، والالتفات إليه، وربما العمل على تكثيف النماذج المحاكية له والمتجاوزة له حتى يكون من الممكن تدريس فلسطين والقضية الفلسطينية على نحو تحرري، وحتى تسهم الجامعة، بغض النظر عن توصيفها المؤسسي وموقعها الجغرافي، في أداء مهمتها في عملية التحرر كشرط ضروري للخلاص الوطني والحرية

الإحالات

[1] للمزيد انظر:

Bhambra B. Gurminder, Dalia Gebrial and Kerem Nişancioğlu, *Decolonising the University* (London: Pluto Press, 2018); Piya Chatterji, and Sunaina Maira ed., *The Imperial University: Academic Repression and Scholarly Dissent*, (London: University of Minnesota, 2014); Mahmoud Mamdani, "The African University," *London Review of Books*, Vol. 40, No. 14 (2018): 29-32; Achille Mbembe, "Decolonizing the University: New Directions," *Art and Humanities in Higher Education*, Vol. 15, No. 1 (2016): 29-45.

[2] تستند هذه الدراسة إلى أطروحة دكتوراه للباحثة تناولت تدريس فلسطين والأكاديميا التحريرية في الجامعات الفلسطينية، بعنوان: **تدريس فلسطين: الأكاديميا الفلسطينية التحريرية في الجامعات الفلسطينية**، وهذه الدراسة فقط تركز على النماذج التي تعتبرها الباحثة نماذج تحريرية في تدريس فلسطين.

[3] انظر: عبد الرحيم الشيخ، "فلسطين- الهوية والقضية: الجامعة وإعادة بناء السردية الوطنية الفلسطينية"، في **إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني** (رام الله: مسارات- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2017)، 158.

[4] للمزيد انظر: جهاد الشويخ، **التعلم والتعليم في سياق استعماري: إنثوغرافيا تعلم الرياضيات في فلسطين** (جامعة بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2021)، 38-39.

[5] يارا سعدي إبراهيم و خالد الفوراني (تحرير)، في **جوف الحوت: تجارب فلسطينية في الجامعات الإسرائيلية** (عكا: دار ليلي للنشر والترجمة/ معهد فان لير، 2022)، 12.

[6] الشيخ، "فلسطين الهوية والقضية"، مصدر سبق ذكره، 159؛ نبيل قسيس، "كيف تلّبي الجامعة الفلسطينية حاجة وطنية وتنمي صلاتها بالعالمية في أن؟" في **التحديات المركبة التي تواجه الجامعات الفلسطينية**، تحرير جورج جقمان وآخرون (جامعة بيرزيت: معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، 2019)، 4.

[7] رمزي ربحان، "الطريق نحو المستقبل" في **جامعة بيرزيت: قصة مؤسسة وطنية** (تحرير عايدة عودة)، ترجمة جمانة كيالي (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 2010)، 93.

[8] المصدر نفسه، 95.

[9] مقابلة مع خليل هندي، "خليل هندي: من الطنطورة الى بيرزيت"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 98 (2014): 149-174، 156.

[10] Walter Mingolo, "Epistemic Disobedience, Independent Thought and Decolonial Freedom," *Theory, Culture and Society*, No.7-8 (2009): 150-181.

[11] للمزيد انظر: رامي سلامة، **تسليع التعليم العالي في سوق محاصر** (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

[12] عبد الرحيم الشيخ، "أزمة جامعة بيرزيت: الشيطان والتفاصيل"، **صحيفة الحدث**، 28 كانون الأول 2022، شوهد في 1 شباط 2024. <https://n9.cl/z5ur79>

[13] للمزيد انظر: الشيخ، "فلسطين- الهوية والقضية"، مصدر سبق ذكره.

[14] المصدر نفسه، 158.

[15] المصدر نفسه، 158-159.

[16] للاستزادة، عن تفاصيل هذه المراحل، انظر: المصدر نفسه.

[17] عبد الرحيم الشيخ. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 10 أيار 2022.

[18] الشيخ، "فلسطين- الهوية والقضية، مصدر سبق ذكره، 164.

[19] المصدر نفسه، 163-164.

[20] الشيخ، "مقابلة"، مصدر سبق ذكره.

[21] المصدر نفسه.

[22] المصدر نفسه.

[23] المصدر نفسه.

[24] المصدر نفسه.

[25] المصدر نفسه.

[26] المصدر نفسه.

[27] Abdul-Rahim Al-Shaikh, "A Palestinian Tale of Enlightenment: Towards a Foucault-Kantian Geography of Meaning," *Third Text*, Vol. 20, No. 4/3 (2006): 293-304.

[28] Henry Giroux, "Public Pedagogy and the Politics of Resistance: Notes on a Critical Theory of Educational Struggle," *Educational Philosophy and Theory*, Vol. 35, No. 1 (2003): 5-16.

[29] Fred Moten and Stefano Harney, "The University and the Under Commons: Seven Theses," *Social Text*, Vol. 79, No.2 (2004): 101-115.

[30] عبد الجواد عمر. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 2 حزيران 2023.

[31] خالد عودة الله. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 24 حزيران 2023.

[32] Mbembe, op.cit.

[33] Ibid., 3, 39.

[34] عبد الجواد عمر، مصدر سبق ذكره.

[35] المصدر نفسه.

[36] خالد عودة الله، مصدر سبق ذكره.

[37] خالد عودة الله، "الركض وراء ذئاب فلسطين"، باب الواد، 31 آب 2018، شوهد في 5 آذار 2024.

<https://w1wse/cl.n9/>

[38] من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن خالد عودة الله يقدم برنامجاً بعنوان "بنادق وبيارق: جولات في الجغرافيا التاريخية العسكرية للقدس" على المنصة الإعلامية المقدسية "بوصلة". للمزيد انظر: خالد عودة الله، "بنادق وبيارق"، <https://www.youtube.com/watch?v=5ZZnD-gzXlg>.

[39] "حوارية- خالد عودة الله: فلسطين من القدس إلى غزة"، حاوره عبد الرحيم الشيخ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 137 (2024): 61-84، 61.

[40] للمزيد انظر: بنادق وبيارق، مصدر سبق ذكره.

[41] هو سجن عزل جماعي، يقع على الخط الفاصل بين مدينتي أم خالد وطولكرم المحتلتين. وهو مخصص للأسرى الجنائيين "الإسرائيليين" ويحتوي على قسم واحد للأسرى الفلسطينيين، هو قسم 3، الذي يضم 80 أسيراً وكان سابقاً يضم حوالي 120 أسيراً. وفي بدايات العام 2023 تم إغلاقه لدواعٍ أمنية وإدارية صهيونية، ونُقل الأسرى فيه إلى عزل سجن نفحة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه الدراسة أنجزت قبل حرب الإبادة على غزة-7 أكتوبر 2023. وبالتالي فإنها لا تشمل بالبحث والتحليل والإشارات وضع السجون الصهيونية بعد الحرب.

[42] للمزيد عن جامعة السجن في "هداريم"، انظر الدراسة المتخصصة التي أجرتها الباحثة حولها: قسّم الحاج، "جامعة السجن في 'هداريم': استنلاف الموحش وفقه البقاء"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (135): 107-130.

[43] مروان البرغوثي. مقابلة، 25 أيلول 2023.

[44] إلياس صباغ. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 12 أيلول 2021.

[45] محمد بطة. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 18 أيار 2022.

[46] إلياس صباغ، مصدر سبق ذكره.

[47] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[48] إلياس صباغ، مصدر سبق ذكره.

[49] الحاج، "جامعة السجن في هداريم"، مصدر سبق ذكره، 113-120.

[50] شادي الشرفا. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 7 كانون الثاني 2023؛ باسل غطاس، "مدينة السجن الجامعية: الدراسة الأكاديمية" في أوراق السجن: من أروقة الكنيست إلى سجون الاحتلال (بيروت-الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، 96.

[51] شادي الشرفا، مصدر سبق ذكره.

[52] جهاد مناصرة. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 21 أيلول 2021؛ بسام أبو عكر. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 21 تشرين الأول 2021.

[53] إلياس صباغ، مصدر سبق ذكره.

[54] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[55] المصدر نفسه.

[56] المصدر نفسه.

[57] يخصص العطاس تنظيره حول العمليات الإمبريالية الثقافية في المركزي الحداثوي الأوروبي وأداته الأكاديمية الحداثوية المتمثلة بالجامعة كمؤسسة أكاديمية مرتبطة بمنظومات المعرفة والإستيم الغربي.. للمزيد انظر: Sayed Hussein Al-Attas, "Intellectual Imperialism: Definition, Traits and Problems," *Southeast Asian Journal of Social Science*, No.1 (2000): 23-45.

[58] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[59] غطاس، مصدر سبق ذكره، 101.

[60] عبد القادر بدوي. مقابلة أجرتها قسم الحاج، 14 أيلول 2021.

[61] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[62] محمد بطّة، مصدر سبق ذكره.

[63] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[64] الشيخ، "السياسات التربوية الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره، 82.

[65] عبد الرحيم الشيخ، "الجامعة الفلسطينية وسباق المسافات الطويلة في مقاومة الاستعمار"، *جريدة الأيام*، 12 تشرين الأول 2010، شوهد في 30 آذار 2022.

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id88=eb688y143570568Y88eb688

[66] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.

[67] عبد الرحيم الشيخ (إعداد وتقديم)، "ندوة الحركة الفلسطينية الأسيرة: الجغرافيا السادسة"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 128 (2021): 9-59.